العدد (2586)
السنة العاشرة - الاحد
(9) أيلول 2012

اوراق اقتصادية

▪ حمزة الجواهري

معركة المعارك

قد تطول كداحس والغبراء، وقد تكون أكثر تدميرا من معارك صدام، إنها معركة قانون النفط والغاز التي بدأت ومازال سعيرها يشتد لظى، والغموض يلفها من كل جانب رغم أنها الأكثر ضجيجا وإثارة من كل الضجيج الإعلامي الذي وصلت أصداؤه إلى واشنطن، بل وحتى جزر الواقواق.

مرت سنوات طويلة على صدور مسودة قانون النفط والغاز في شباط٢٠٠٧، خلالها اكتشفنا أن حقول الألغام بهذه المسودة منتشرة بشكل واسع كتلك الحقول التي تحيط بأرض العراق من كل جانب وربما اكثر.

مسودة شباط٢٠٠٧ فيها ما هو ضبابي ويقبل التأويل، وما أدراك ما التأويل، فهو الذي وسع الهوة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وهو المسؤول عن العديد من الأزمات التي مر بها العراق ومازال.

المادة١١١ من الدستور كانت هي المادة الأولى لهذه المسودة، ورغم وضوحها، لكن وبقدرة قادر وجدنا أن لها تفاسير مختلفة متعارضة تماما مع بعضها البعض، والغريب في الأمر حقا أن تلك التفاسير لم تأت بعد قراءة المسودة في البرلمان قراءة أولى، ولكن قبل هذا التاريخ، وصدرت دراسات مزعومة أعطت تفاسير بالتأكيد لم يقصدها المشرع العراقي، لأنها متعارضة بالمعنى مع بعضها، وربما كان المشرعون يعرفون أن هذه المادة ما هي إلا منزلق سيقع به الجميع، فوضعوها قصد التضليل، من يدري، إن بعض الظن إثم.

مسودة شباط٢٠٠٧ فيها إسفاف غير مبرر وغير مسبوق بكتابة القوانين، وفيها فقرات تتعارض مع بعضها البعض، وفيها متاهات تعيد المرء إلى طريق كان قد مر به قبلا، فتقرأ عن شركة النفط الوطنية، وتمضي لتجد نفسك مرة أخرى تقرأ عنها بعد أن ذهب بك الظن أن موضوعها قد انتهى، وهكذا وزارة النفط الاتحادية والمجلس الاتحادي للنفط والغاز وحتى الهيئات الاتحادية.

مرة تضع المسودة مسؤولية موضوع معين بيد جهة ما، وبعد ذلك ببضعة اسطر يقرأ المرء أن تلك المسؤولية قد أنيطت بجهة أخرى، ولا تدري لأي منهم الأولوية.

دعوني أسأل هنا، إذا كانت ثلاث فقرات دستورية وردت بمادتين فقط في الدستور حول النفط والغاز ولم يتفق عليها المفسرون، فما الذي سيحدث لو صدرت هذه المتاهة القانونية التي سميت بمسودة شباط٢٠٠٧؟

امامنا مسودتين لعام٢٠١١ وجدت أنهما متفقتان حد التطابق بمعظم فقراتهما، عدا بضع مواد لا تزيد على أصابع اليد الواحدة، من خلالها نجد أن الخلاف يتبلور حول مواضيع محددة وبشكل واضح، لكن حين ندرس موضوع الخلاف من جوانبه المختلفة نجد أن لكل منها مخرجا يمكن الاتفاق عليه بين الأطراف، ولكن شرط صفاء النية.

فلنفترض جدلا أن النوايا سليمة حقا لجميع الأطراف، وبالرغم من أن هذا الافتراض يعد ضربا من الخيال، لكن مع ذلك نستطيع الدخول برهان، لأن المخارج لمواضيع الخلاف حقيقية وسليمة دستوريا وترضي جميع الأطراف، بل وترضي حتى تلك الأغراض الشخصية، وهي كما أعتقد جازما تعتبر الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الأزمة، فلم لا نجرب المرور من خلال هذه المخارج؟

مهما كان الأمر معقدا فهناك مختصون يستطيعون فك العقد بسهولة، فلنجرب هؤلاء، أقصد ذوي الأصابع الرشيقة بفك العقد، أصحاب العقول التي استطاعت تفكيك رموز الحمض النووي ومعرفة كل الصفات الجينية للمخلوقات على الأرض، لنجلس مع أصحاب الاختصاص على طاولة واحدة ونضع كل شيء أمامنا، فلا تبخسوا حق هؤلاء المهرة بفك العقد، هم أيضا عراقيون ولهم ما لكم من نصيب في الثروات النفطية والغازية، وعليهم ما عليكم من استحقاقات، وإذا فشلوا أو "أفشلوا" بتقديم خدماتهم، هناك أيضا محكمة اتحادية عراقية تستطيع التفسير.

الجواهري قالها للغانية
"جربيني قبل أن تزدريني"

رأوا فيها مضماراً واسعاً لحركة التبادلات التجارية

خبراء: المناطق الحرة رسالة مهمة للخليج والجوار

□ بغداد / أحمد عبدربه

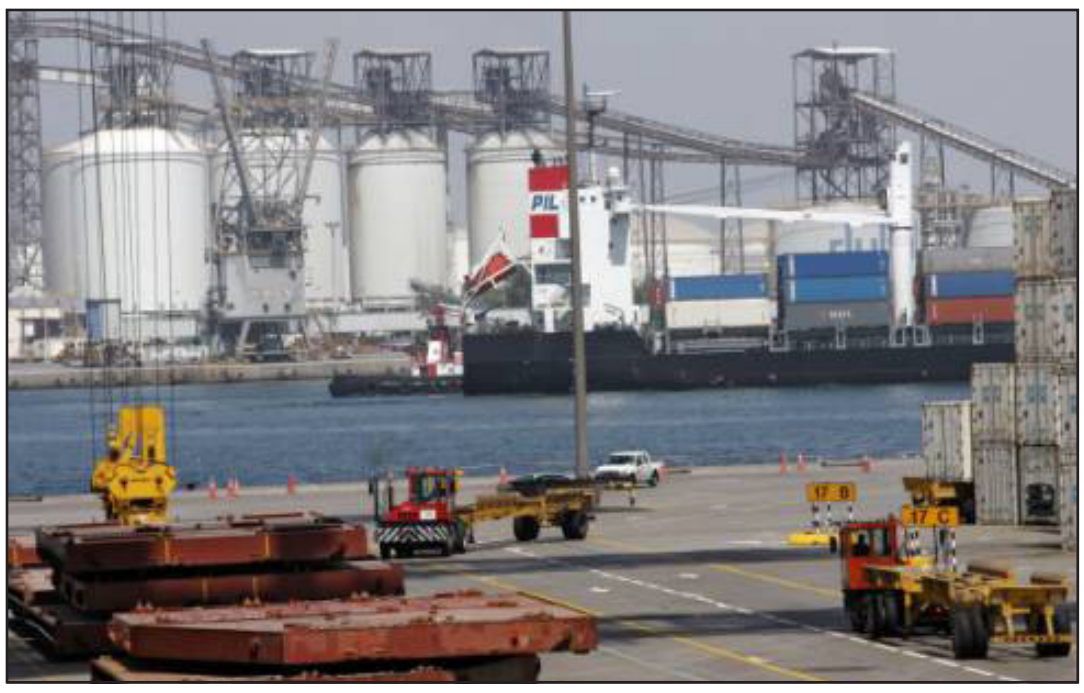

رحب خبراء اقتصاديون بفكرة إنشاء مناطق حرة خاصة بعملية التبادلات التجارية لإسهامها بزيادة الحركة التجارية في البلاد مشيرين في الوقت عينه الى ضرورة دعم الصناعات الوطنية التي تحقق التوازن التجاري بين الصادرات والواردات. وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى): ان انشاء مثلث الفاو سيكون بوابة خير لدفع حركة التبادل التجاري في عموم العراق بالاضافة الى خلق فرص عمل كبيرة للمواطنين العاطلين عن العمل في المنطقة.

واضاف انطون: تعد البصرة من اهم مناطق التبادل التجاري بالبلاد كونها حلقة وصل بين دول الخليج العربي فضلاً عن تمتعها بالبيئة الزراعية والصناعية التي تجعل منها احد كبريات المدن الاقتصادية بالعالم. ودعا الى ضرورة توفر البنى التحتية التي تسبق عملية انشاء المثلث والاعتناء بالمنطقة السياحية المحيطة من خلال إعادة زراعة النخيل كون المدينة تشتهر بهذه الخاصية بالإضافة الى بناء دور وأماكن استراحة للتجار والسياح مع توفير الكهرباء المستمر للمنطقة مبينا ان معظم مناطق التبادل التجاري الخاصة بالعراق لا تتوفر بها وسائل الراحة من ناحية الخدمة كأصول الضيافة ناهيك عن المعرقلات الادارية كالروتين .

واشار الى ان الاقدام على بناء مثلث الفاو يعد رسالة مهمة لدول الخليج والمنطقة مفادها ان العراق مقبل على بناء اقتصاد متين قادر على الاعتماد على نفسه.

من جانبه قلل الخبير الاقتصادي سالم البياتي من اهمية انشاء المناطق التجارية الحرة بسبب عدم التوازن التجاري بين العراق وباقي الدول.

وقال البياتي لـ (المدى): ان تطوير حركة التبادل التجاري تعتمد على مجمل اجراءات مسبقة تقوم الحكومة بإعدادها من حيث اعداد خطة مستقبلية من شأنها ان تنشط القطاعات الاقتصادية في البلاد وتحقق توازنا في الصادرات والواردات لافتاً الى ان فتح مناطق تجارية حرة في بلد مازالت مؤسساته غير مستقرة غير صحيح.

واضاف البياتي: ان غياب التشريعات القانونية التي تنظم العمل وضعف الأجهزة الرقابية ووجود الفساد المالي والإداري بالإضافة الى عدم توفر صناعة وطنية يجعل من التبادلات التجارية غير متساوية ما يضعف عمل المنطقة التجارية الحرة.

ودعا البياتي الى ان تسير عملية النشاط التجاري بخطوات متوازية من خلال الدعم الحكومي لكل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبعدها نفكر في انشاء المناطق التجارية الحرة موضحا ان الفكرة في هذا الوقت تعد من الحلول والمعالجات السريعة. و اقترحت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار ناهدة الدايني في وقت سابق انشاء اكثر من منطقة اقتصادية حرة في البلاد لاسيما في المحافظات الحدودية لتعزيز الاقتصاد من خلال التبادلات التجارية مع الدول المجاورة، مؤكدةً ان تأسيس المشروع الاستثماري في مثلث الفاو سيجلب الشركات العالمية لطرح منتجاتها ما سينعش الاقتصاد الوطني ويطوره.

وقالت الدايني في تصريحات صحفية ان المناطق الاقتصادية الحرة من المشاريع الاستثمارية المهمة والتي لها تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني لاسيما وان العراق يقع على حدود اكثر من دولة فيمكن له ان ينشأ اكثر من منطقة اقتصادية دولية.

واشارت الى: ان محافظة ديالى وتحديداً في مدينة مندلي الواقعة على الحدود الايرانية قرر بها منذ اكثرٍ من سنة انشاء منطقة اقتصادية حرة نظرا لوجود اتفاقية اقتصادية مبرمة مع الجانب الايراني ولكن ما زالت مجرد "حبر على ورق" نتيجة لتداخل الصلاحيات ما بين الحكومتين المحلية والاتحادية.

وأضافت: أن المشروع الاستثماري لانشاء منطقة اقتصادية دولية حرة في مثلث الفاو سيكون من اكبر المشاريع عند تطبيقه وسيعززالاقتصاد الوطني لانه سيجلب جميع الشركات المصنعة العالمية لطرح منتجاتها وتكون البصرة محط لتجمع المنتجات العالمية ويتم التصدير عبرها الى دول العالم.

وتابعت: نظراً لما تتمتع به البصرة من بحار واشتراكها مع حدود ثلاث دول فهذه ستكون بوابة للتبادل التجاري العراقي مع الدول العربية والعالمية وستكون هنالك منافسة للمنتج المعروض من قبل الشركات واقبال واسع من الدول المستوردة، مبينة ان هذه المناطق ستؤثر على وضع المدن السكنية القريبة منها من ناحية تقديم الخدمات وتوفير الايدي العاملة وتقليل نسبة البطالة من اهالي محافظة البصرة.

وقد ناقشت هيئة المناطق الحرة فكرة انشاء المشروع الاستثماري الكبير للمنطقة الاقتصادية الدولية الحرة في مثلث الفاو في البصرة.

وأعلنت الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية، ان الايام المقبلة ستشهد التوقيع على اكبر عقد استثماري في مجال النفط والغاز مع مركز البصرة الدولي للنفط والغاز في المنطقة الحرة بخور الزبير. وقال مدير عام الهيئة صباح صالح القيسي في تصريح صحافي: إن مركز البصرة الدولي للنفط والغاز توصل لاتفاق مع المناطق الحرة لانشاء مشروع متخصص بتقديم الخدمات اللوجستية لقطاع النفط والغاز وفق اسلوب التطوير والتشغيل في خور الزبير بعد حصول الموافقات الرسمية.

وأكد: ان المشروع يعتبر من اضخم العقود الاستثمارية التي ستبرمها الهيئة لما له من مردود اقتصادي كبير على قطاع الاستثمار في العراق من خلال توفير فرص العمل وجذب التكنولوجيا الحديثة واستقطاب رؤوس الاموال والمساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد العراقي.

ويذكر ان مركز البصرة الدولي للنفط والغاز يمتلك العديد من المشاريع المماثلة في عدة دول اجنبية وذات خبرة واسعة ومميزة في مجال الاستثمار.

وزارة النفط
معهد التدريب النفطي/ بغداد

موقع المعهد الالكتروني: www.boti.gov.iq
البريد الالكتروني: boti@boti.oil.gov.iq

(تأجير نادي المعهد)

استناداً الى قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم 32 لسنة 1986 المعدل يعلن (معهد التدريب النفطي/ بغداد) الكائن في الوزيرية عن وجود مزايدة علنية لتأجير (النادي الخاص بالمعهد) لتقديم الخدمات للمنتسبين والطلبة وفقا لأوجه النشاط المدرجة ادناه:-

-1 تقديم وجبات الطعام والمأكولات السريعة.
-2 تقديم خدمة الاستنساخ وبيع الصحف والمجلات وكافة أنواع القرطاسية.
-3 بيع المشروبات الغازية والعصائر والشاي والمعجنات والحلويات والسكائر.
-4 بيع الأدوات المنزلية والملابس النسائية والرجالية والإكسسوارات.

ضمن موقع ومساحة المعهد لمدة سنة واحدة ويسدد بدل الإيجار دفعة واحدة فعلى الراغبين بالايجار ممن لديهم خبرة في هذا المجال تقديم ما يثبت رسمياً بإدارتهم لنوادي الكليات والمعاهد الحضور في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثين من اليوم التالي لنشر الإعلان واذا وافق يوم المزايدة يوم عطلة رسمية يعتبر اول يوم يلي العطلة موعداً للمزايدة مستصحبين معهم التأمينات القانونية البالغة (4,000،000) أربعة ملايين دينار بصك مصدق باسم المستأجر حصراً لأمر معهد التدريب النفطي/ بغداد واستلام نسخة من الشروط لقاء مبلغ قدره (25000) خمسة وعشرون الف دينار غير قابل للرد مع تقديم هوية الأحوال المدنية وتأييد السكن مؤيد من المجلس البلدي لمنطقة السكن نسخ اصلية ومصورة ويتحمل من ترسو عليه المزايدة كافة المصاريف بضمنها اجور الاعلان والدلالية البالغة 2% من قيمة الايجار.

وفي حالة النكول تصادر التأمينات المقدمة من قبل المستأجر وتتخذ كافة الاجراءات القانونية الاخرى بحقه وعلى من ترسو عليه المزايدة تعزيز تأميناته بما يعادل 20% عشرون من المائة من مبلغ المزايدة.

مدير المعهد

جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
قسم العقود الحكومية

العدد:
التاريخ: / / 2012م

اعلان مناقصة رقم (٢٠١٢/٦٠) للمرة الثانية

يعلن ديوان الوقف الشيعي/ قسم العقود الحكومية عن اجراء المناقصة الخاصة بـ(صيانة جامع الامام الحسن العسكري (ع)) في محافظة (المثنى/ ال عطشان) فعلى الشركات والمقاولين الراغبين في التقديم من ذوي الخبرة والاختصاص والمؤهلين وفق الشروط أدناه وممن يحملون هوية التصنيف لا تقل عن الدرجة (السابعة) التي تؤهلهم للاشتراك بالمناقصة سارية المفعول وصادرة من وزارة التخطيط (أصلية) مراجعة مقر قسم العقود الحكومية في الكاظمية المقدسة لتسلم وثائق الاشتراك بالمناقصة مقابل مبلغ قدره (50.000) خمسون ألف دينار غير قابلة للرد وتقديم عطاءاتهم في أغلفة مغلقة ومختومة (ومدرج عليها رقم المناقصة واسم العمل) الى سكرتير لجنة فتح العطاءات في ديوان الوقف الشيعي في بغداد (باب المعظم) وسيكون آخر موعد لقبول العطاءات لغاية الساعة الثانية عشر ظهر يوم (الخميس) الموافق 2012/9/27 (على ان تكون مدة نفاذية العطاء لا تقل عن ثلاثة أشهر) ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان ومراجعة شعبة التعاقدات لابرام العقد وخلال أربعة عشر يوماً من تاريخ الاحالة.

الشروط والمستمسكات والوثائق المطلوبة:

1. تأمينات أولية قدرها (١ ٪) بموجب صك مصدق او خطاب ضمان وبخلافه يستبعد العطاء.
2. كتاب براءة ذمة نافذة من الضريبة.
3. تحديد مدة تنفيذ العمل.
4. هوية اتحاد المقاولين مجددة (أصلية أو مصورة) أو هوية تصنيف الشركات صادرة من وزارة التخطيط على ان تكون الهوية (خضراء اللون) معتمدة وسارية المفعول عند الاحالة وتوقيع العقد وعلى ضوء تعليمات وزارة التخطيط.
5. وصل شراء الكشف التخميني (النسخة الأصلية).
6. شهادة التأسيس للشركات واجازة ممارسة مهنة للمقاولين.
7. تكون الاسعار المقدمة بالدينار العراقي رقماً وكتابة وأن يوقع على جميع مستندات العطاء ومختومة بختم المقاول ومدون فيه المجموع النهائي للعطاء رقماً وكتابة.
8. تخضع المقاولة المنبثقة عن هذه المناقصة للتعليمات الخاصة بتنفيذ العقود الحكومية النافذة والشروط العامة للمقاولات المدنية والكهربائية.
9. تقديم حساب ختامي مصدق من محاسب قانوني لآخر سنة مالية بالنسبة للشركات.
10. تلتزم الشركة المتعاقدة القيام بالتأمين على أعمال المقاولة لدى شركات التأمين المعتمدة من قبل وزارة المالية
11. قائمة بالأعمال المماثلة مؤيدة من الجهات الرسمية
12. على الشركة أو المقاول بيان طريقة ومنهج تقديم العمل وتفاصيل ونوع المعدات المزمع استعمالها في تنفيذ العمل.
13. على الشركة أو المقاول تقديم منهاج العمل مع تقديم وثائق ومؤهلات الكادر الهندسي والفني والاداري العاملين رسمياً في الشركة.

* ملاحظة/ الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
* ملاحظة/ في حال مصادفة تاريخ الغلق يوم عطلة فسيكون تاريخ الغلق اليوم الذي يليه.
* ملاحظة/ استناداً الى كتاب وزارة التجارة المرقم 4969 في 2011/2/10 سوف يتم حجب البطاقة التموينية على من ترسو عليه المناقصة.
* ملاحظة/ على الشركة أو المقاول مراجعة الدائرة الهندسية للاستفسار عن الأمور الفنية والتصميمية والخاص بالمشروع.

E-mail: alwaqufshia.okood@yahoo.com

مدير قسم العقود الحكومية
/ / ٢٠١٢